ⵜⴰⴳⵍⴷⵉⵜ ⵏ ⵍⵎⵖⵔⵉⴱ
ⵜⴰⵎⴰⵡⴰⵙⵜ ⵏ ⵜⵙⴰⵡⴰⵍ ⴰ ⵙⵓⵎⴰⵟ
ⴰⵏⵎⵙⵙⵓⵔ ⴰ ⵜⵙⵍⵉⴰ

المملكة المغربية
وزارة التضامن والإدماج الاجتماعي
والأسرة

ROYAUME DU MAROC
MINISTÈRE DE LA SOLIDARITÉ
DE L'INSERTION SOCIALE ET DE LA FAMILLE

"برنامج جسر للتمكين والريادة"

social.gov.ma

الفهرس

السياق 2
الأهداف 5
مكونات البرنامج 5
آليات ومراحل تنفيذ البرنامج 6
ميزانية البرنامج 6
تدبير وتسيير البرنامج 7
أدوار ومهام المتدخلين في البرنامج 8
حكامة البرنامج 13
المنصات الرقمية للتسجيل 14
آلية ومنهجية مواكبة المستفيدين 19
الملاحق 22

1. السياق

قام المغرب على مدى العقدين الماضيين، بمجموعة من الإصلاحات الرامية إلى تحقيق المساواة بين النساء والرجال سواء السياسية منها، أو الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية والبيئية.... كما نص عليها دستور 2011، وذلك بفضل التوجيهات الملكية السامية الذي أكد في العديد من المناسبات على تمكين النساء من حقوقهن كاملة في جميع المجالات.

ففي خطاب جلالته بمناسبة الذكرى السنوية الثالثة والعشرين لعيد العرش في 30 يوليوز 2022 أكد الملك محمد السادس نصره الله على أن:

« بناء مغرب التقدم والكرامة، الذي نريده، لن يتم إلا بمشاركة جميع المغاربة، رجالا ونساء، في عملية التنمية..»

«لذا، نشدد مرة أخرى، على ضرورة المشاركة الكاملة للمرأة المغربية، في كل المجالات.»

«وقد حرصنا منذ اعتلائنا العرش، على النهوض بوضعية المرأة، وفسح آفاق الارتقاء أمامها، وإعطائها المكانة التي تستحقها.» نهاية الاقتباس من خطاب صاحب الجلالة.

كما أكد صاحب الجلالة في رسالته التي بعثها إلى المشاركين في الدورة ال 61 للمؤتمر العالمي لسيدات الاعمال المنعقد 28-27 شتنبر 2013 بمراكش على ما يلي:

«ولنا اليقين بأن المسلسل التنموي الذي أطلقناه في بلدنا من منطق اعتماد المساواة بين الرجل والمرأة على ارض الواقع، سيمنح المرأة مجالا أوسع للمشاركة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وخلق الثروات وإنشاء مقاولات عالية الأداء وقادرة على توفير المزيد من فرص الشغل».

وتنفيذا للتوجيهات الملكية السامية تم تحقيق مجموعة من المكتسبات وإطلاق مجموعة من الاستراتيجيات والبرامج، وتم العمل على إحداث بيئة مواتية عبر تنفيذ عدة تدابير وبرامج داعمة لاستراتيجيات التمكين الاقتصادي للنساء وتيسير ولوجهن للتمويل، بشراكة مع جمعيات المجتمع المدني والقطاع الخاص والشركاء الدوليين، وعلى رأسها المرحلة الثالثة من المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، التي أطلقها جلالة الملك محمد السادس في 19 شتنبر 2018.

وبالرغم من المجهودات المبذولة ومجموعة من الإصلاحات الأخرى، ما تزال عدة إكراهات تحول دون انخراط النساء خصوصا ما يتعلق بالمشاركة الاقتصادية، حيث أبانت المعطيات الصادرة عن المندوبية السامية للتخطيط لسنة 2022[1]، أن نسبة النساء النشيطات لا يمثلن سوى 20% من الساكنة النشيطة، مع وجود بعض التفاوتات الملحوظة فيما يتعلق بالمؤشرات الخاصة بالنوع والمجالات الترابية، وبين الوسطين القروي والحضري.

أما نسبة النساء البالغات من العمر 15 سنة فما فوق والعاطلات عن العمل فبلغت 32%. في حين أنه، بحسب نفس هذه المعطيات، بلغت نسبة الأسر التي تعيلها نساء 16.9 بالمئة. ووفق نفس البيانات المذكورة سلفا، فإن نسبة النساء البالغات 25 سنة فأكثر بدون مستوى دراسي ما تزال مرتفعة 51.3% مقارنة بنسبة الحاصلات على شهادة الثانوي التأهيلي 10.2% ونسبة الحاصلات على تعليم عالي 8.3%.

ولتجاوز هذه التحديات والإكراهات أولت الحكومة المغربية اهتماما خاصا للتمكين الاقتصادي للنساء والفتيات (AEF) في برنامجها الحكومي حيث التزمت ضمن التزاماتها العشر، بتحديد هدف طموح يتمثل في الوصول إلى 30% من معدل نشاط المرأة بحلول سنة 2026، وتلتزم الحكومة، من خلال هذه الأولوية، بتثمين الرأسمال البشري وتسهيل مساهمة أكبر للنساء، والاقتصاد الشامل والتنمية المستدامة للبلاد.

---

١. المرأة المغربية في أرقام، المندوبية السامية للتخطيط، ٢٠٢٢

وقد تم إعداد هذا البرنامج الحكومي في انسجام تام مع تقرير «النموذج التنموي الجديد» الذي ينص على زيادة معدل مشاركة المرأة إلى 45% بحلول سنة 2035 من خلال تعزيز المساواة في وصول المرأة إلى العمل اللائق، والفرص والحياة المهنية.

وهكذا فقد اتخذت وزارة التضامن والادماج الاجتماعي والأسرة العديد من التدابير والإجراءات الفعلية لتوسيع وإدماج النساء في سوق الشغل بهدف تمكينهن اقتصاديا، نذكر ما يلي:

- إعداد الإطار الاستراتيجي للخطة الحكومية للمساواة والمناصفة في أفق 2035، والذي من خلاله تم إعداد مسودة الإطار الاستراتيجي **للخطة الحكومية للمساواة 2026-2023، والتي تتضمن ثلاث برامج يتمحور الأول منها حول التمكين الاقتصادي للنساء، وهو «برنامج التمكين والريادة»، ويستهدف خمسة مجالات للتدخل، وهي:**

- التربية والتكوين
- التشغيل والقيادة النسائية
- المقاولة والاقتصاد الاجتماعي والتضامني
- دعم المرأة القروية والنساء في وضعية هشاشة
- بيئة دامجة ومستدامة

وضمانا لتمكين النساء من آليات المشاركة الاقتصادية، وفي مقدمتها التمويل والدعم والمواكبة، أطلقت الوزارة سنة 2022 برنامج «جسر التمكين والريادة» بشراكة مع الجماعات الترابية، خاصة المجالس الجهوية والإقليمية، وكذا المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، من أجل تعزيز الإدماج

الاقتصادي للنساء ومواكبتهن في بلورة مشاريعهن الفردية أو الجماعية. كما سيمكن هذا البرنامج من تعزيز الالتقائية وتكامل جهود مختلف المتدخلين في هذا المجال. ويندرج هذا البرنامج ضمن الركيزة الثانية للمحور الأول للخطة الحكومية للمساواة 2023-2026 والرامية الى لتحسين وضعية النساء وإدماجهن في النسيج الاقتصادي عبر تقوية قدراتهن في مجالي التمكين الاقتصادي وريادة الأعمال.

ويرتكز هذا البرنامج على:

- التوجيهات السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله وأيده، المتعلقة بالنهوض بأوضاع النساء.
- مضامين النموذج التنموي الجديد لبلادنا، الذي أكد على ضرورة مشاركة النساء في المجالات الاقتصادية، والسياسية، والاجتماعية، والثقافية، والبيئية، بما في ذلك ولوج النساء إلى الفرص الاقتصادية وتعزيز قدراتهن. كما أكد كذلك على تعزيز مكانة الجماعات الترابية في العملية التنموية، باعتبارها مستوى أساسي لالتقائية السياسات القطاعية وللتآزر بين جميع الفاعلين الترابيين.
- أهداف البرنامج الحكومي 2021-2026 خاصة ما يتعلق بتدعيم ركائز الدولة الاجتماعية، والرفع من نسبة النساء النشيطات، بالإضافة الى الانخراط الكامل في مختلف الأوراش الاجتماعية التي أطلقها صاحب الجلالة، بما في ذلك تعميم الحماية الاجتماعية.
- الإطار المؤسسي، لدى السيد رئيس الحكومة والمتمثل في «اللجنة الوطنية للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة»، المحدثة بالمرسوم رقم 2.22.194 الصادر في يونيو 2022، ومن بين مهامها، اقتراح وضع مخطط لتسريع تفعيل المساواة بين الجنسين وتتبع تنفيذه، والسعي إلى تحقيق مبدأ المناصفة بين الرجال والنساء، و تتبع إعمال الاتفاقيات الدولية ذات الصلة ، واقتراح اتخاذ التدابير اللازمة لتمكين المرأة في المجال الاقتصادي والسياسي والاجتماعي، واقتراح ما يمكن من ضمان حسن التنسيق بين مختلف السلطات الحكومية في مجال حماية حقوق المرأة والنهوض بها.

- الانتظارات المعبر عنها من طرف الفاعلين الترابيين، خلال المشاورات الوطنية التي أطلقتها الوزارة على مستوى الجهات 12 للمملكة، والتي شارك فيها حوالي 2100 مشاركة ومشارك.
- مخرجات وانتظارات مختلف الفاعلين المعبر عنها خلال المناظرة الوطنية حول «المرأة والأسرة ورهان التنمية» المنظمة يومي 10 و11 فبراير 2023، في مجالات المرأة والأسرة وعلاقتهما بالتنمية.
- استراتيجية الوزارة 2022-2026»جسر للتنمية الاجتماعية الدامجة والمبتكرة والمستدامة»، التي تروم تحقيق أهداف البرنامج الحكومي 2021-2026، عبر بلورة رؤية جديدة لتدخلات القطب الاجتماعي.

وتتمحور هذه الاستراتيجية على **ثلاث ركائز أساسية**:

1. بيئة اجتماعية ذكية ودامجة، من خلال أجهزة اجتماعية ذات جودة وولوجة.
2. مساواة وتمكين وريادة، من خلال تعزيز تموقع المرأة في المجتمع.
3. الأسرة، منظومة القيم، والاستدامة، من خلال النهوض بالأسرة وحمايتها.

وتنبني الاستراتيجية على **ستة رافعات للتنزيل** تتمثل في: الرقمنة واليقظة الاجتماعية، والحكامة والالتقائية والتواصل، والنهوض بالجودة، والابتكار الاجتماعي، ومواكبة الجماعات الترابية لرفع التحدي الاجتماعي، والشراكات والتمويل.

1. الأهداف

يعد البرنامج لبنة أساسية في الاستراتيجية الجديدة للوزارة، ويهدف إلى المساهمة في الرفع من نسبة نشاط النساء عبر:

- تقوية فرص عمل النساء.
- تطوير المقاولة وثقافة المقاولة لدى النساء
- مواكبة النساء وتكوينهن على المستوى الترابي من أجل تحسين خبرتهن ومهاراتهن في مجال المقاولة.
- تحيين وتقوية القدرات التدبيرية والتقنية والتسويقية ولحاملات المشاريع؛

ويستهدف النساء في وضعية صعبة الحاملات المشاريع، بمجموع 36 ألف امرأة على الصعيد الوطني، بمعدل 3000 امرأة على مستوى كل جهة. ويتوجه هذا البرنامج الى الأشخاص الذاتيين أو المقاولين الذاتيين أو المنضوين تحت إطار مقاولة مقاولات جماعية نسائية (تعاونية، مقاولة تضم شريكين أو أكثر).

ولتحقيق هذه الأهداف سيتم العمل على ما يلي:

- دعم التنظيم المهني للنساء وتقوية مؤهلاتهن في ميدان ريادة الأعمال؛
- تقوية مؤهلات النساء وتحسين كفاءاتهن في مجال إنشاء وتدبير المقاولات والتعاونيات؛

- مواكبة تأهيل التعاونيات النسائية؛
- دعم المبادرات الخاصة بالرقمنة في التدبير والحكامة؛
- توفير المواكبة القبلية والبعدية للنساء المستفيدات خاصة في مجال ريادة الأعمال والتتبع و التسويق؛
- تعزيز انخراط النساء في التعاونيات العاملة بالسلاسل ذات القيمة المضافة، وتحسين فرص ولوجهن إلى وسائل الإنتاج والتسويق عن طريق التكوين والمواكبة.

2. مكونات البرنامج

اعتمادا على مؤهلات وخصوصيات كل جهة، يوجه البرنامج تدخله إلى دعم ومواكبة المشاريع المتعلقة بالتمكين الاقتصادي للنساء في وضعية صعبة وذلك من خلال:

- تعزيز وتقوية القدرات التدبيرية والتقنية والتسويقية للنساء المستهدفات؛
- المواكبة في تسويق المنتجات عبر تيسير الولوج إلى فضاءات التسويق الوطنية والدولية وإلى التقنيات الحديثة في مجال التسويق.
- توفير المواكبة القبلية والبعدية لحاملي المشاريع عبر المنصات المخصصة.
- المواكبة في الولوج إلى مصادر التمويل خصوصا عروض التمويل الدامج Financement inclusif
- المواكبة وتحسين المهارات في مجال خلق المقاولة.

3. آليات ومراحل تنفيذ البرنامج

تبنت الوزارة في تنزيل هدا البرنامج مجموعة من المرتكزات أهمها المقاربة التشاركية والتعاقد ومراعاة البعد الترابي وهوما تم تجسيده من خلال إبرام اتفاقيات شراكة مع الولايات ومجالس الجهات ومجالس العمالات والأقاليم.

1.3. ميزانية البرنامج

تبلغ الكلفة الإجمالية للبرنامج 386 مليون درهم، ساهمت فيها الوزارة بمبلغ 163 مليون درهم، مع مساهمة مالية لباقي الشركاء ناهزت 57.6%. (مجالس الجهات والعمالات والأقاليم (166 مليون درهم) والمبادرة الوطنية للتنمية البشرية (40.5 مليون درهم).

وتتوزع هده المبالغ حسب الجهات على النحو الاتي:

الجهة	الكلفة الإجمالية للمشروع	مساهمة الوزارة بالدرهم	مجالس الجهات والعمالات والأقاليم	لولايات والعمالات INDH
طنجة تطوان الحسيمة	23.000.000	11.500.000	11.500.000	0
الشرق	48.000.000	16.000.000	28.000.000	4.000.000
فاس مكناس	26.000.000	10.000.000	6.000.000	10.000.000
الرباط سلا القنيطرة	16.000.000	10.000.000	6.000.000	0
بني ملال خنيفرة	20.000.000	10.000.000	5.000.000	5.000.000
الدارالبيضاء سطات	16.000.000	10.000.000	6.000.000	0
مراكش آسفي	30.000.000	10.000.000	10.000.000	10.000.000
درعة تافيلالت	40.000.000	15.000.000	25.000.000	0
سوس ماسة	22.000.000	10.000.000	6.000.000	6.000.000
كلميم واد نون	20.000.000	10.000.000	10.000.000	0
الداخلة وادي الذهب	71.000.000	28.000.000	43.000.000	0
إقليم خنيفرة - تثمين إنتاج الصوف	28.000.000	4.500.000	8.500.000	4.500.000
إقليم فكيك – تمكين وإدماج المرأة القروية	10.000.000	4.000.000	1.000.000	1.000.000
المجموع	386.000.000	163.000.000	166.000.000	40.500.000

2.3. تدبير وتسيير البرنامج

لمواكبة هذا البرنامج، تم في إطار استراتيجية الوزارة «جسر» العمل على تعزيز وإعادة تموقع مكونات القطب الاجتماعي خصوصا وكالة التنمية الاجتماعية ومؤسسة التعاون الوطني بحكم خبرتهم في مجال الهندسة الاجتماعية والمساعدة الاجتماعية وتقوية القدرات وذلك لتعزيز التكامل والرفع من نجاعة تدخلاتهما.

وفي هذا الإطار، تم التوقيع على اتفاقية شراكة بين الوزارة ووكالة التنمية الاجتماعية ومؤسسة التعاون الوطني تحدد التزامات كل طرف في تنفيذ هذا البرنامج على المستوى الوطني والجهوي. وقد تم بموجب هذه الاتفاقية إسناد مهمة الهندسة الاجتماعية ومواكبة حاملات المشاريع لوكالة التنمية الاجتماعية، وذلك في إطار تعزيز الالتقائية بين مختلف مكونات القطب الاجتماعي.

كما تم التوقيع على اتفاقية شراكة بين الوزارة ووكالة التنمية الاجتماعية والتعاون الوطني لتنفيذ «برنامج جسر الحاضنات الاجتماعية المرجعية» كآلية لدعم» برنامج جسر للتمكين والريادة. وتهدف هذه الاتفاقية إلى تحديد الشروط والقواعد المنظمة من أجل تنفيذ برنامج «برنامج جسر الحاضنات الاجتماعية المرجعية» وإحداث، في مرحلة أولية، 12 حاضنة اجتماعية مرجعية على مستوى مختلف جهات المملكة والسهر على تنشيطها، بالإضافة إلى وضع برنامج لتكوين ومواكبة النساء المستفيدات، لخلق وتطوير أنشطة اقتصادية مستدامة وتطوير قدراتهن الذاتية والمهنية. بالإضافة إلى تعزيز القدرات المؤسساتية للجمعيات العاملة في مجال الإدماج الاجتماعي والابتكار الاجتماعي، والتي سيعهد إليها تنشيط الحاضنات الاجتماعية.

3.3. أدوار ومهام المتدخلين في البرنامج

وتتوزع أدوار ومهام الجهات الفاعلة الرئيسية في البرنامج على النحو الاتي:

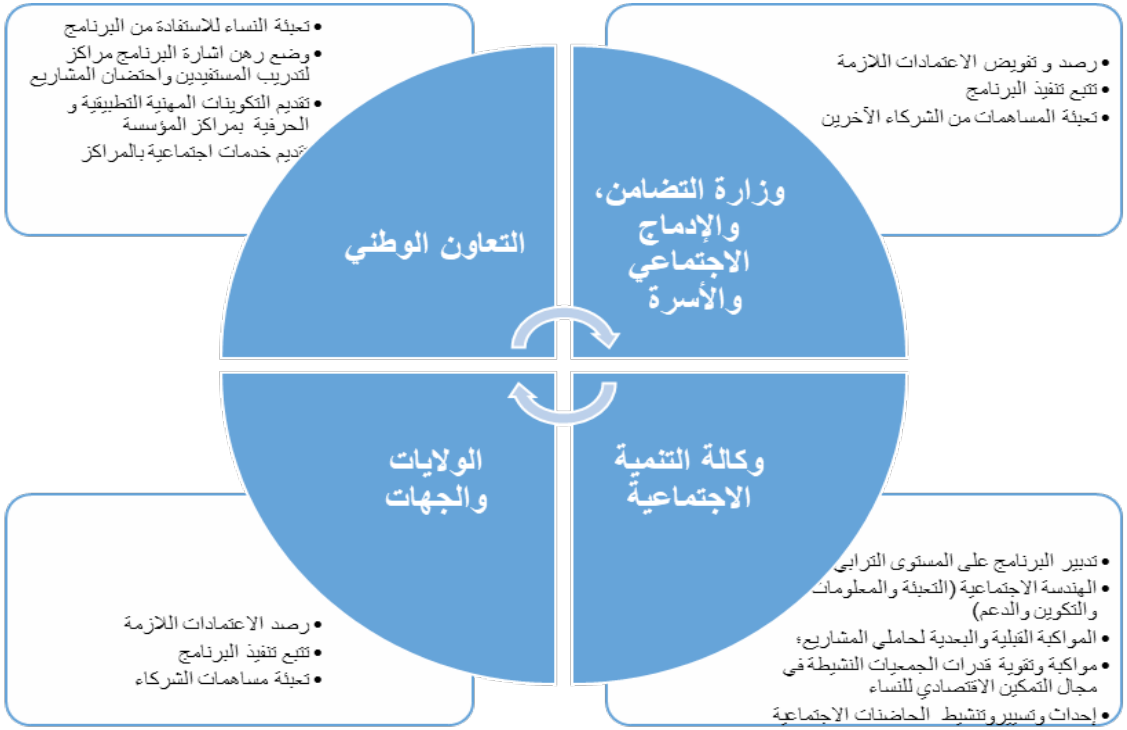

التعاون الوطني:

انطلاقا من الأدوار المنوطة به باعتباره مكونا من مكونات القطب الاجتماعي، يعمل التعاون الوطني على تفعيل العديد من البرامج، التي تهدف بالأساس إلى التنزيل الترابي للاستراتيجية الجديدة للوازرة «جسر»، وعلى وجه الخصوص في مجال النهوض بأوضاع النساء وتمكينهن الاجتماعي والاقتصادي، بالإضافة إلى توفره على شبكة من المراكز تقدم خدمات تكوينية مهنية اجتماعية، حيث يهدف من خلالها إلى تطوير القدرات والريادة النسائية وتشجيع الابتكار الاجتماعي. وفي هدا الإطار، تلتزم المؤسسة في إطار برنامج جسر التمكين والريادة بتنسيق مع الوزارة بما يلي:

- تحقيق الالتقائية مع الوكالة لتوفير التكوينات المهنية المطلوبة.
- توفير مقرات لإنجاز الأنشطة المرتبطة بالبرنامج
- المساهمة في إعداد الدليل المسطري الخاص بتنفيذ البرنامج بتنسيق مع الوزارة والوكالة
- المساهمة في وضع خطة لتكوين ومواكبة المستفيدات من البرنامج بتنسيق مع الشركاء وحسب طبيعة المشاريع وخصوصيات الجهات
- المساهمة في عملية انتقاء المشاريع المقدمة في إطار البرنامج
- تحسيس وتوجيه ومواكبة الفئات المستهدفة من البرنامج
- المشاركة في اجتماعات لجان الحكامة الخاصة باتفاقيات الشراكة بين الوزارة والجهات
- التنسيق مع الوزارة في كل ما يتعلق بالجوانب الإعلامية والتواصلية المتعلقة بتنفيذ البرنامج

المشاركة في تتبع وتقييم البرنامج

ومن أجل الاستجابة للرعاية المتكاملة وتقديم المساعدة الضرورية للأسر وخاصة للنساء، مع مواكبتهم للوصول إلى فرص التمكين الذاتي والاندماج الاجتماعي والاقتصادي، يوفر التعاون الوطني خدمة بناء القدرات والتمكين الاقتصادي للأسرة/للمرأة من أجل تعزيز وتسهيل اندماجها في العمل أو العمل الحر، وذلك من خلال إزالة الحواجز التي تحول دون التمكين الاقتصادي وتسهيل وصولها إلى خدمات الدعم أو العمل الحر والتدريب على تقوية القدرات ومواكبتها في تحديد مشروعها المهني وتحقيقه، تتم هذه العملية عبر ثلاث مراحل أساسية:

مرحلة الإعداد والتوجيه

1. العمل على إزالة المعيقات الذاتية للإدماج المهني والتمكين الاقتصادي؛
2. توفير ونشر المعلومات التي تسمح للمستفيدات بالتعرف على المهن والتكوينات المتوفرة بمختلف مراكز التكوين التابعة للتعاون الوطني؛
3. توجيه المستفيدات إلى التكوينات المفيدة لهن والتي تستجيب لانتظاراتهن الخاصة انسجاماً مع مبدأ دعم القدرات من أجل التمكين.

مرحلة التكوين والتأهيل

يوفر التعاون الوطني خدمة تعزيز القدرات بهدف التمكين الاقتصادي للنساء كعامل مسهل لاندماجهن. وتركز هذه الخدمة على ثلاثة أهداف:

1. العمل الإجرائي على إزالة معيقات التمكين الاقتصادي للنساء استباقيا واستشرافيا وربطه بالتشغيل أو التشغيل الذاتي؛

2. تسهيل ولوج النساء لخدمات دعم التشغيل أو التشغيل الذاتي أو التكوين.
3. دعم النساء لبلورة وتحقيق مشروعهن المهني ومواكبتهن ليسهل عليهن التوفيق بين الالتزامات المهنية والحياة الأسرية.

تفعيلا لهذه المحددات، يتم إعداد وتنظيم مجموعة من الأنشطة من قبيل:

1. تقديم دعم فردي للمستفيدة التي ترغب فيه بهدف توضيح مشروع اندماجها المهني والعمل على إزالة المعيقات الذاتية التي تعترضها، وتوجيهها نحو الفاعلين المختصين في مجال التشغيل والتكوين.
2. تنظيم دورات تكوينية تقدم للمستفيدات تقنية البحث عن عمل وتقوية الكفايات الذاتية بانسجام تام مع حاجيات كل مستفيدة وحسب الإمكانات المتوفرة.

مرحلة ما بعد التكوين

1. برمجة وتفعيل مواكبة خاصة بالنساء اللواتي اخترن التشغيل الذاتي نظرا لخصوصية هذا الاختيار الذي يستوجب توفيقا متوازنا بين المتطلبات المهنية والالتزامات الأسرية.
2. تحديد ومواكبة مسار الإدماج الاقتصادي للمستفيدات يتم من طرف المتدخل بانسجام تام مع مسار التكفل الشمولي، وتسجل كل المعطيات المتعلقة به في الملف الخاص بكل مستفيدة.
3. وفي هذا الصدد، تتوفر المؤسسة على مجموعة من البرامج التي ستساهم في تنفيذ برنامج» جسر التمكين والريادة» والتي نخص منها البرامج التالية:

- برنامج التكوين التأهيلي من خلال مراكز التربية والتكوين، والذي يهدف إلى تأهيل النساء والفتيات المنقطعات عن الدراسة في عدة شعب وتخصصات وتكوينات مهنية اجتماعية (مربيات الطفولة الصغرى، مساعدات الأمومة، الأعوان الاجتماعيين، مرافقي الحياة الاجتماعين.....) وذلك في أفق مساعدتهن على الاندماج في سوق الشغل، ويرتكز التكوين التأهيلي على هندسة بيداغوجية مقننة تعتمد المقاربة بالكفايات وفق نظام الوحدات ونظام للتقييم والامتحانات، هذا بالإضافة إلى وجود وحدة تكوينية خاصة بالإدماج الاقتصادي تلقن المتكونات كيفيات البحث عن عمل وكذا كيفيات تأسيس المقاولة أو التعاونية أو أنشطة مدرة للدخل، وتظهر أهمية البرنامج في نسبة الادماج المرتفعة للمتخرجات في سوق العمل، وفي نسبة الاستقطاب المرتفع بالنظر للمزايا التي توفرها هذه المراكز من حيث القرب والانفتاح
- برنامج التكوين المهني بالتدرج يمكن من تكوين المستفيدين بما فيهم الفتيات من تكوين مهني في تخصصات ذات جاذبية في سوق الشغل، بالإضافة إلى اعتماده على نمط التدرج عبر التدريب في المقاولة بنسبة 80% الأمر الذي يساهم في تيسير سبل الاندماج المهني للخريجين والخريجات، واستيعاب الخصوصيات المحلية. يوفر التعاون الوطني من خلال هذه المراكز مجموعة من الشعب التكوينية خاصة الاعلاميات والرقابة المعلوماتية والطبخ، الحلويات، الفندقة وكهرباء البناء، الحلاقة.....
- وفي إطار التوجه الجديد لاستراتيجية القطب الاجتماعي، ستعمل المؤسسة على تعميم هذه المراكز لتشمل باقي أقاليم الجهة مع ملائمة وتنويع العرض التكويني حتى يتماشى ومتطلبات سوق الشغل وخاصة في مجال مهن العمل الاجتماعي والمساعدة الاجتماعية من خلال إحداث شعب جديدة كعون اجتماعي، مرافق الحياة الاجتماعية، مربيات الأطفال، أعوان الاستقبال.....
- برنامج تعميم الفضاءات متعددة الوظائف للنساء للتكفل بالنساء ضحايا العنف لما تقدمه من خدمات متنوعة لفائدتهن تهدف إلى ضمان الوقاية

والحماية لهن في أفق تمكينهن اجتماعيا واقتصاديا. وهو برنامج تم تفعيله بشراكة مع وزارة التضامن والادماج الاجتماعي والأسرة، كإحدى الآليات الرئيسية للسياسة الحكومية للمساواة في مجال مناهضة العنف المبني على النوع والتزاما أساسيا من التزامات الوزارة في «إعلان مراكش للقضاء على العنف ضد النساء الموقع بتاريخ 8 مارس 2020 تحت الرئاسة الفعلية لصاحبة السمو الملكي الأميرة الجليلة للامريم.

- وتلعب هذه الفضاءات دورا مهما عبر تقديم سلة متنوعة من الخدمات والبرامج كالاستقبال والاستماع والتوجيه والمواكبة القانونية والوساطة الاسرية والايواء الاستعجالي والدعم النفسي، فضلا عن التمكين السوسيو-اقتصادي عبر ورشات لتقوية قدراتهن سواء من خلال التنمية الذاتية والمهارات الناعمة soft skills أو التكوين الحرفي أو التكوين في مجال إنشاء المقاولة وإحداث التعاونيات وتسيير الأنشطة المدرة للدخل والتدبير المقاولاتي والتسويق.
- برنامج الاقتصاد الاجتماعي والتضامني يعتمد برنامج الاقتصاد الاجتماعي والتضامني على مواكبة الخريجات من مراكز التكوين التابعة للتعاون الوطني قصد تسهيل اندماجهن في الحياة العملية، وذلك باعتماد مقاربات تضامنية (تعاونيات، مجموعات ذات النفع الاقتصادي، التجارة التضامنية....). ويهدف التعاون الوطني من خلال هذا البرنامج إلى:
  - محاربة الفقر والتهميش من خلال الاندماج الاقتصادي وخدمات القرب الاجتماعية، وذلك استنادا على البدائل التنموية التي يوفرها الاقتصاد الاجتماعي **والتضامني**
  - إيجاد بدائل تعتمد على التعاون والتضامن من أجل تسهيل الاندماج السوسيو-اقتصادي للنساء في وضعية صعبة؛
  - دعم تسويق منتوجات التعاونيات (تنظيم المعارض، إحداث فضاءات للتجارة التضامنية لفائدة التعاونيات.....).

- تعبئة وتحسيس الفاعلين في التنمية المحلية خاصة شركاء التعاون الوطني وذلك لإدماج مقاربة الاقتصاد التضامني الاجتماعي في تنمية التراب؛
- إمكانية إنجاز مشاريع نموذجية تعتمد على مبادئ الاقتصاد التضامني الاجتماعي (مثال: محلات التجارة التضامنية لصالح التعاونيات الإدماجية خاصة لفائدة المقاولات النسائية الصغيرة الحجم) حسب الإمكانيات المتاحة.
- فتح الباب لشراكة القرب مع البرامج الوطنية للاقتصاد التضامني الاجتماعي.

وكالة التنمية الاجتماعية:

تعتبر اتفاقية الشراكة الموقعة بين كل من وزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة، ووكالة التنمية الاجتماعية ومؤسسة التعاون الوطني، المتعلقة بتتبع ومواكبة وتنفيذ «برنامج جسر للتمكين والريادة» الذي أطلقته الوزارة بشراكة مع عدة مجالس ترابية عبر مختلف جهات المملكة، إطارا ومرجعا للعمل المشترك بين الأطراف الثلاثة.

في هذا الصدد، وبموجب اتفاقية الشراكة السالفة الذكر، تلتزم وكالة التنمية الاجتماعية بما يلي:

- إطلاق طلب مشاريع للجمعيات العاملة في مجال الإدماج الاجتماعي؛
- تقديم الدعم للشركاء على المستوى الترابي لتنفيذ برنامج جسر للتمكين والريادة؛

- التنسيق بين مختلف الفاعلين المعنيين بالبرنامج على المستوى الترابي؛
- إعداد دليل المساطر الخاص بتنفيذ البرنامج؛
- وضع خطة لتكوين ومواكبة المستفيدات من البرنامج بتنسيق مع الشركاء وحسب طبيعة المشاريع وخصوصيات الجهة؛
- المساهمة مع مجالس الجهات في عملية انتقاء المشاريع المقدمة في إطار البرنامج؛
- تحسيس وتوجيه ومواكبة التعاونيات وحاملات المشاريع المستهدفة من البرنامج؛
- المساهمة في تعبئة الحاضنات الاجتماعية من أجل مواكبة المستفيدات من البرنامج؛
- المشاركة في اجتماعات لجان الحكامة الخاصة باتفاقيات الشراكة بين الوزارة والجهات والقيام بمهام الكتابة الدائمة لهذه اللجان؛
- التنسيق مع الوزارة في كل ما يتعلق بالجوانب الإعلامية والتواصلية المتعلقة بتنفيذ البرنامج؛
- إعداد تقارير دورية عن تقدم إنجاز البرنامج على مستوى كل جهة.
- إضافة إلى الالتزامات المتعاقد عليها، تساهم وكالة التنمية الاجتماعية أيضا في تنزيل البرنامج من خلال:
- تعبئة الفاعلين المحليين للانخراط في تفعيل البرنامج؛
- الاشتغال على تأثيث المجال لتوفير آلية مستدامة للاحتضان وهيآت جهوية وإقليمية متخصصة في مواكبة الادماج الاقتصادي والاجتماعي للنساء؛
- وضع رهن اشارة البرنامج الموارد البشرية المتخصصة في الميدان من مكونين ومواكبين على الصعيد الترابي؛
- توفير أدوات الاشتغال ومنهجية تفعيل البرنامج انطلاقا من التجربة التي راكمتها الوكالة في مجال التمكين الاقتصادي وتقوية القدرات؛

4.3. حكامة البرنامج:

لتحقيق مزيدا من الالتقائية والتكامل بين مختلف الفاعلين المحليين، ارست مختلف الاتفاقيات المبرمة بين مكونات القطب الاجتماعي والجهات لجان الحكامة الخاصة بالتدبير المركزي والترابي للبرنامج، والتي تضم في عضويتها ممثلي مختلف الأطراف المتعاقدة:

لجنة الإشراف والقيادة	لجنة تقنية مشتركة للتتبع
يترأس هذه اللجنة السيد والي الجهة أو من ينوب عنه، ويناط بها التتبع والإشراف الاستراتيجي للبرنامج وتضم: وزيرة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة أو من ينوب عنها؛ والي الجهة أو من ينوب عنه رئيس مجلس الجهة أو من ينوب عنه؛ المجالس الإقليمية للجهة أو من ينوب عنهم. تجتمع اللجنة مرة كل ستة أشهر، وكلما اقتضت الضرورة إلى ذلك. كما يمكن لرئيس اللجنة استدعاء أي شخص ذاتي أو اعتباري يعد حضوره مفيدا لعمل هذه اللجنة.	تتولى هذه اللجنة المهام التالية: إعداد برنامج العمل ودفتر التحملات المتعلق بالمشروع؛ تتبع سير تنفيذ المشروع؛ إيجاد الحلول للإشكاليات التي قد تحدث خلال سير المشروع واتخاذ القرار اللازم بشأنها. وتضم اللجنة في عضويتها كل من: ممثل عن وزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة؛ الكاتب العام للشؤون الجهوية للولاية المدير العام للمصالح بمجلس الجهة؛ مسؤولي أقسام العمل الاجتماعي لأقاليم الجهة؛ المنسق الجهوية للتعاون الوطني؛ المنسق الجهوي لوكالة التنمية الاجتماعية؛ تعقد اللجنة اجتماعاتها كلما دعت الضرورة إلى ذلك باستدعاء من الوالي، ويمكنه استدعاء أي شخص ذاتي أو اعتباري يعد حضوره مفيدا لعمل هذه اللجنة. تقوم التنسيقية الجهوية للوكالة بمهام الكتابة؛

5.3. المنصات الرقمية للتسجيل

ومن أجل التنزيل الأمثل لهذا البرنامج، عملت الوزارة بتنسيق مع الشركاء على مستوى جهات المملكة على إطلاق المنصات الرقمية للتسجيل على مستوى كل جهة، مفتوحة لفائدة النساء في وضعية صعبة أو المنحدرات من أوساط هشة حاملات أفكار مشاريع، وكذا التعاونيات النسائية، وذلك لتحقيق الشفافية وتكافؤ الفرص. وتمكن هده المنصات من تجميع المعطيات حول الوضعية الاجتماعية والاقتصادية لحاملة المشروع، المستوى الدراسي وخبرة المسؤولة عن المشروع، وكذا طبيعة الدعم المطلوب.

- وفي هذا الإطار نظمت الوزارة 11 لقاءا جهويا لتعبئة الفاعلين المعنيين حول البرنامج، وإطلاق المنصات الرقمية الخاصة به، ويتعلق الأمر بجهات: الدار البيضاء سطات، فاس مكناس، كلميم واد نون، الشرق، طنجة تطوان الحسيمة، سوس ماسة والداخلة وادي الذهب، درعة تافيلالت، بني ملال خنيفرة، مراكش آسفي، الرباط سلا القنيطرة.

- وقد تميزت هذه اللقاءات بمشاركة القطاعات اللامركزة، المنتخبين، وجمعيات المجتمع مدني، والجامعات، وذلك لتحقيق الالتقائية والانسجام والتكامل بين هذا البرنامج والبرامج الترابية الأخرى في مجال التمكين الاقتصادي للمرأة.

ولحدود هذا اليوم، تم التوصل عبر هذه المنصات بما مجموعه **64.677 طلب**، منها 11% من الأرامل، 9% من المطلقات و64% ربات أسر (Chef de ménage) بالإضافة إلى 4% في وضعية إعاقة. وتتوزع هده الطلبات على النحو الاتي:

برنامج جسر التمكين و الريادة

الرفع من نسبة نشاط النساء إلى أكثر من 30 % عوض 20 % حاليا عبر :

- **تقوية فرص عمل النساء.**
- **تطوير المقاولة وثقافة المقاولة لدى النساء**
- **مواكبة النساء وتكوينهن على المستوى الترابي من أجل تحسين خبرتهن ومهاراتهن في مجال المقاولة.**

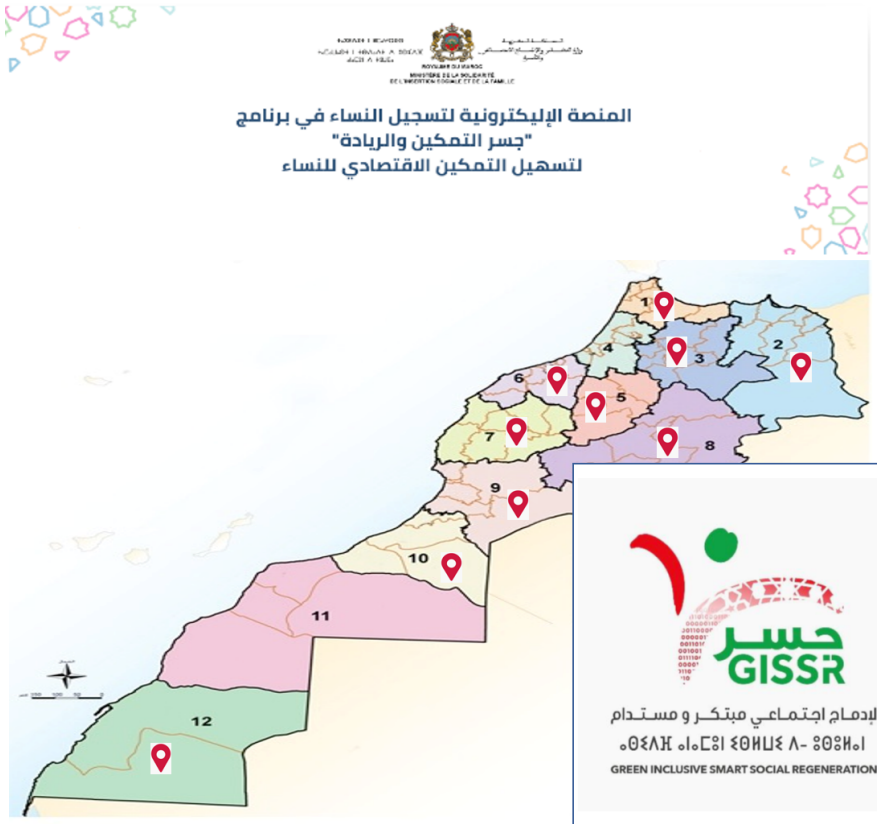

عدد النساء المسجلات

64 677
امرأة مسجلة
في
11
جهات

- **-12- جهة الداخلة وادى الذهب : 12000**
- **-6- جهة الدار البيضاء سطات : 6490**
- **-3- جهة فاس مكناس : 4119**
- **-10- جهة كلميم واد نون : 2468**
- **-2- جهة الشرق : 3142**
- **-1- جهة طنجة تطوان الحسيمة : 3726**
- **-9- جهة سوس ماسة : 3771**
- **-5- جهة بني ملال خنيفرة 2493**
- **-8- جهة درعة تافيلالت 2114**
- **-7- جهة مراكش آسفي 21218**
- **-4- جهة الرباط-سلا –القنيطرة 3136**

بعض الإحصائيات حاملات المشاريع

ربة أسرة

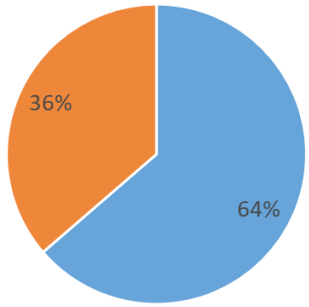

الوضعية الإجتماعية لحاملة المشروع

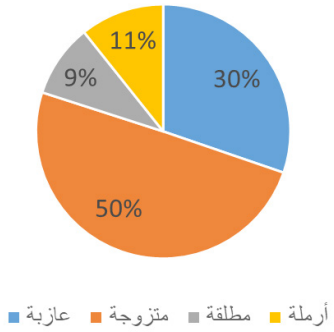

هل حاملة المشروع في وضعية إعاقة

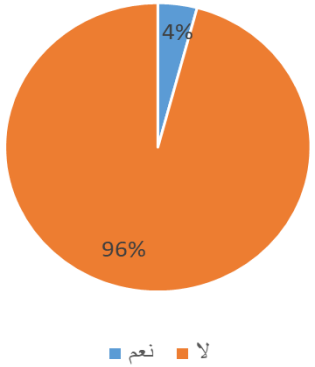

هل تتوفر على تغطية صحية

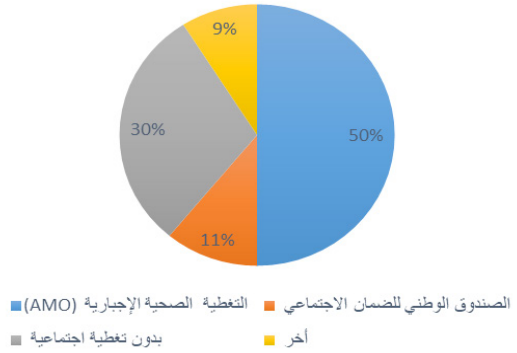

المستوى الدراسي لحاملة المشروع

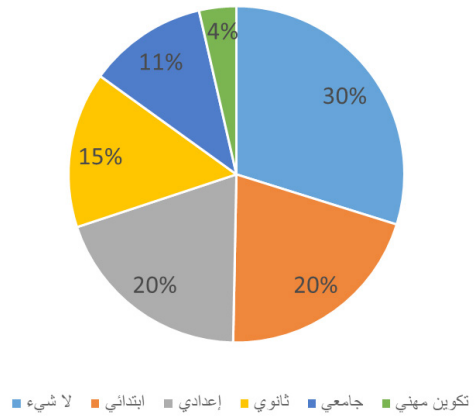

. الصفة القانونية لحامل المشروع

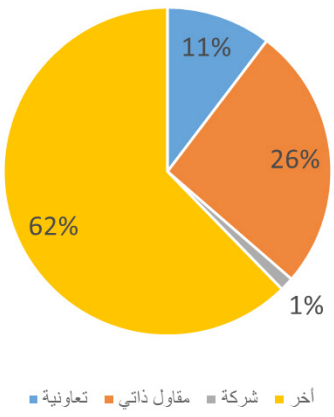

طبيعة الدعم المطلوب

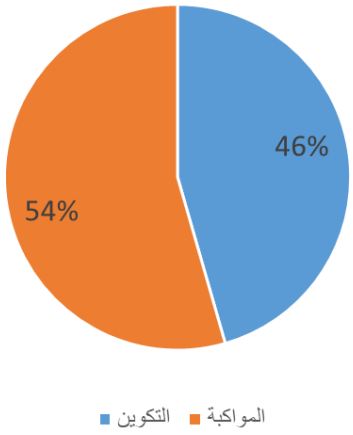

الخبرة المهنية

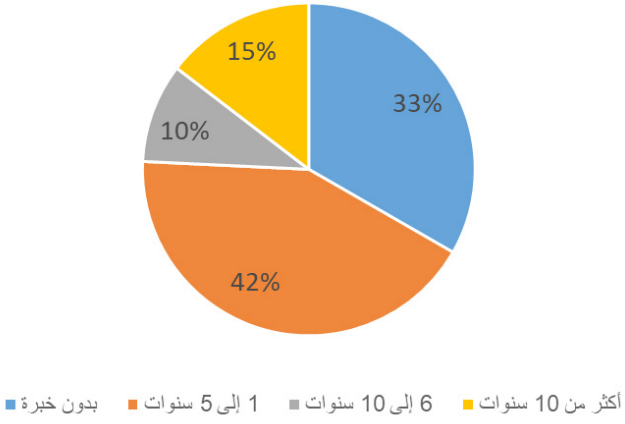

5.4. آلية ومنهجية مواكبة المستفيدين:

منهجية مواكبة المستفيدين

تتم الاستفادة من خدمات البرنامج المقدمة للنساء وفق المنهجية التالية:

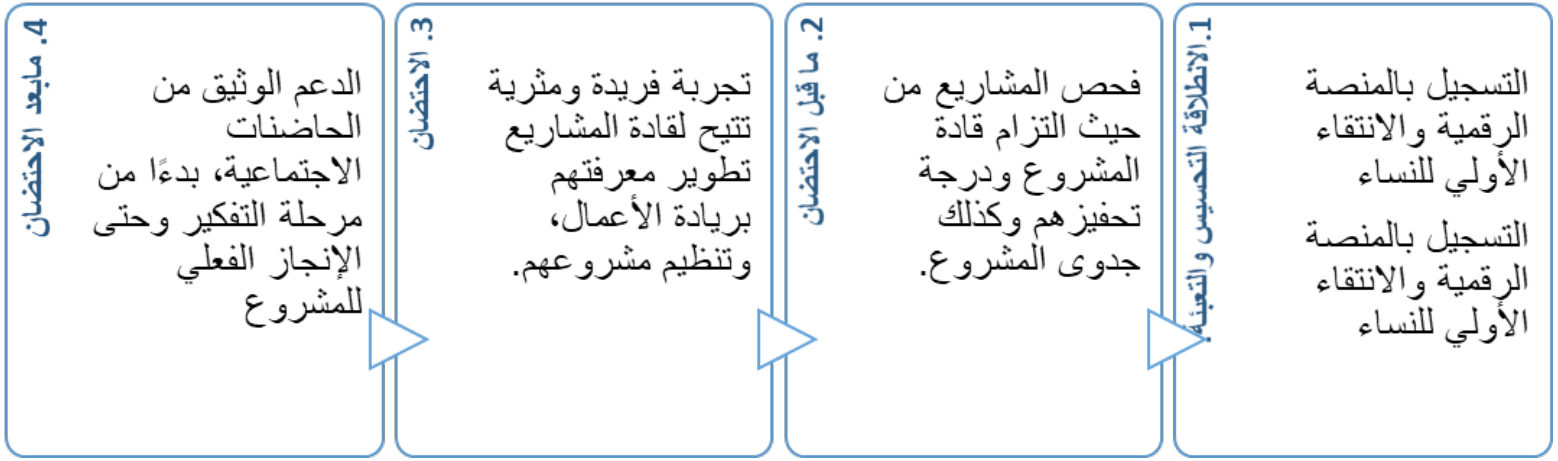

1. الانطلاقة التحسيس والتعبئة:

- **المرحلة الأولى: التسجيل بالمنصة الرقمية والانتقاء الأولي للنساء**

موازاة مع التحسيس والاعلام، يتم مواكبة النساء في التسجيل بالمنصة الرقمية للبرنامج عبر ملئ استمارة خاصة لذلك. وتمكن المعطيات المضمنة بالمنصة من لإجراء انتقاء أولي للنساء على المستوى الإقليمي من طرف اللجنة المكلفة بدلك، اعتمادا على شبكة تقييم تعتمد على مجموعة من المعايير المتعلقة بالوضعية الاجتماعية والاقتصادية لحاملة المشروع،

على إثر تحليل المعطيات الخاصة بكل امرأة وإجراء الانتقاء أولي للنساء وفق معايير موضوعية تعتمد على الشفافية والاستحقاق، يتم تصنيف النساء إلى فئتين:

الفئة الأولى: دعم ريادة الاعمال (نساء حاملات أفكار مشاريع)؛

الفئة الثانية: تقوية القدرات المهنية.

- **المرحلة الثانية: التوجيه**

بعد التصنيف، يتم توجيه:

- الفئة الأولى: إلى الحاضنة الاجتماعية المرجعية الجهوية وإلى الجمعيات /الهيئات الحاضنة للاستفادة من خدمات الاستقبال والمواكبة والتكوين والاحتضان.

- الفئة الثانية: إلى مراكز التكوين المهني التابعة لمؤسسة التعاون الوطني

2. ما قبل الاحتضان:

خلال هذه المرحلة، تقوم الحاضنات الاجتماعية المرجعية والجمعيات والهيئات الحاضنة بإجراء لقاءات فردية مع المستفيدات قبل توجيههن إلى مسار دعم ريادة الأعمال أو مسار دعم قابلية التشغيل حسب نتائج التشخيص الأولي.

يتم من خلال بطاقة التوجيه الخاصة بكل مستفيدة، تحديد مجال الاهتمام ويكون أحد المسارين:

- مسار ريادة الأعمال (التعاونيات أو المقاولات)؛
- مسار تحسين قابلية التشغيل.

بغية تقوية الكفاءات التدبيرية والتقنية للنساء حاملات المشاريع وكذا تحسين الحكامة الداخلية للمقاولات والتعاونيات النسائية المنتقاة وتوفير المواكبة، يتم:

- تنظيم مقابلات فردية لإجراء تشخيص مدقق لتقييم كفاءات النساء « bilan de compétence» داخل الحاضنات الاجتماعية المرجعية ومن طرف الجمعيات الحاضنة بغية معرفة حاجياتهن وتحديد الأولويات وحصر أفكار المشاريع؛
- تحديد المسار الخاص بكل مستفيدة ونوعية الخدمات؛
- بلورة بطاقة الخدمات الخاصة بكل مستفيدة تبين نوع الخدمات المطلوبة من الحاضنة (التكوين – المواكبة – الاحتضان).

- مواكبة حاملي المشاريع في إعادة صياغة أفكار مشاريع وإعداد خطط العمل؛
- تفعيل مخطط التكوين «ما قبل الإنشاء» يشمل وحدات تتعلق ب: الأشكال القانونية والإجراءات الإدارية لإنشاء المقاولات والتعاونيات، صياغة المشاريع الاقتصادية، أنظمة المواكبة، ....
- مواكبة ومساعدة حاملي المشاريع المنتقين في استكمال الإجراءات الإدارية المتعلقة بإنشاء المقاولة.
- الدعم المالي لمشاريع ريادة الاعمال المنتقاة:
- توفير مواكبة قبلية ومواكبة بعدية للنساء حاملات المشاريع والتي تشمل التكوين في مجالات متعددة
- وتستفيد المشاريع المنتقاة، من الية المواكبة للولوج إلى مختلف آليات التمويل المتاحة خصوصا عروض التمويل الدامج Financement inclusif، منصات المبادرة الوطنية للتنمية البشرية للشباب، برنامج انطلاقة، منصات مغرب مبادرات، برنامج جسر من الإعاقة إلى التمكين، برنامج فرصة، ....

3. الاحتضان:

إلى جانب التكوين والمواكبة، يتم توفير **خدمة الاحتضان داخل الحاضنة الاجتماعية المرجعية** للنساء حاملات المشاريع الممولة من طرف البرنامج، اللواتي تم انتقاؤهن من قبل لجنة الانتقاء وفق معايير محددة وموثقة بعقود الاحتضان. وتتمثل هاته الخدمة أساسا في على سبيل المثال :

- إمكانية توطين تجاري لمدة 12 شهر داخل الحاضنة؛

- التجهيزات اللوجستيكية المجانية حسب حاجيات المقاولات وذلك حسب الإمكانيات المتاحة.

4. ما بعد الاحتضان

تخول هذه المرحلة الولوج للخدمات التالية:

- تكوين يروم تقوية كفاءاتهم التدبيرية: التدبير المالي والإداري، ...
- مواكبة فردية عن قرب؛
- ولوج شبكة مهنيين؛
- دورات تطوير الكفاءات الشخصية (Soft skills) ؛
- تيسير الولوج إلى فضاءات التسويق عبر:
  - المساعدة للمشاركة بالمعارض؛
  - المشاركة في لقاءات موضوعاتية تروم تبادل الممارسات الجيدة وتقاسم الصعوبات وحصص تستهدف استكشاف فرص لتبادل المشتريات والمنتوجات، إلخ.
  - تنظيم لقاءات تحسيسية لفائدة التعاونيات والمقاولات النسائية المنخرطة؛

المساعدة على الترخيص والاعتماد من خلال:

- تعبئة المصالح المختصة بسلامة وجودة المنتجات من أجل تقديم النصح والمشورة المتعلقة بالمتطلبات التشريعية والتنظيمية ومطابقة المنتجات.
-
- مواكبة النساء للاستجابة للشروط الضرورية من أجل الحصول على شهادة السلامة الصحية) المواد الغذائية(أو الشارة) الصناعة التقليدية(حسب طبيعة المنتوج
- بلورة وتنفيذ برنامج تكويني في مجال تجويد الإنتاج والتسويق الإلكتروني لفائدة التعاونيات والمقاولات النسائية المنخرطة؛

دعم التسويق الالكتروني من خلال:

- تطوير بوابة خاصة للتسويق الالكتروني على صعيد كل جهة والسهر على حسن وديمومة سيرها بالاستعانة بخبرة خارجية؛
- مواكبة وتأهيل التعاونيات والمقاولات النسائية في ميدان تطوير القدرات الخاصة بالتجارة الإلكترونية (إدارة المتجر والمخزون، إعداد محتوى المنتوج، استعمال مواقع التواصل الاجتماعي، إدارة الطلبات والموزعين، التعامل مع الوكلاء، التمكن من مراحل التحول الرقمي، إدارة الحملات الإعلانية ...).

الحاضنات الاجتماعية المرجعية:

نصت اتفاقية الشراكة المتعلقة ببرنامج جسر الحاضنات الاجتماعية المرجعية على مجموعة من النتائج من بينها:

- إحداث 12 حاضنة اجتماعية مرجعية على الصعيد الوطني والسهر على تنشيطها،
- تكوين ومواكبة 36 ألف امرأة لخلق وتطوير أنشطة اقتصادية مستدامة؛
- مواكبة الشباب المقبلين على مغادرة مؤسسات الرعاية الاجتماعية لما بعد بلوغهم 18 سنة؛
- تعزيز القدرات المؤسساتية والإمكانيات المالية لـ 100 جمعية/هيئة على المستوى الوطني.

في إطار تفعيل هذه الاتفاقية، قامت وكالة التنمية بإعداد مخطط العمل المتعدد السنوي لتنفيذ البرنامج مع تركيبة مالية تفصيلية وكذا ورقة تقنية خاصة بالحاضنة الاجتماعية. في الوقت الذي قامت به مؤسسة التعاون الوطني بإعداد قاعدة بيانات وطنية خاصة بالمراكز الاجتماعية جسر المؤهلة لاحتواء الحاضنات الاجتماعية المرجعية. واعتمادا عليها تم التنسيق مجاليا بين المؤسستين من أجل مباشرة تهيئتها وتجهيزها وفق مفهوم جسر من طرف وكالة التنمية الاجتماعية.

كما قامت الوكالة بتعبئة فاعلين محليين من أجل تعزيز هذا الاجراء التدبيري على مستوى بعض الجهات والأقاليم

كما أن تحقيق التمكين الإقتصادي للنساء يحتاج إلى مقاربة جديدة ترتكز على تعزيز ولوج النساء إلى المعرفة والتمكين والمساهمة في تنزيل المبادرات والأفكار إلى مشاريع ملموسة، بدءا من انتقاء المشاريع المبتكرة، تم الاحتضان من خلال تقوية القدرات في مجال ريادة الاعمال ، وصولا إلى

المواكبة الإقتصادية خاصة على مستوى تدبير المخاطر والتحديات، وتعزيز قوة النساء الاقتراحية ومساهمتهم في تحديد الأولويات التي تخصهم.

ويبرز الرسم البياني أدناه مسار التمكين الاقتصادي للفئات الهشة :

رسم بياني لعملية أو مسار التمكين
لفائدة الفئات الهشة

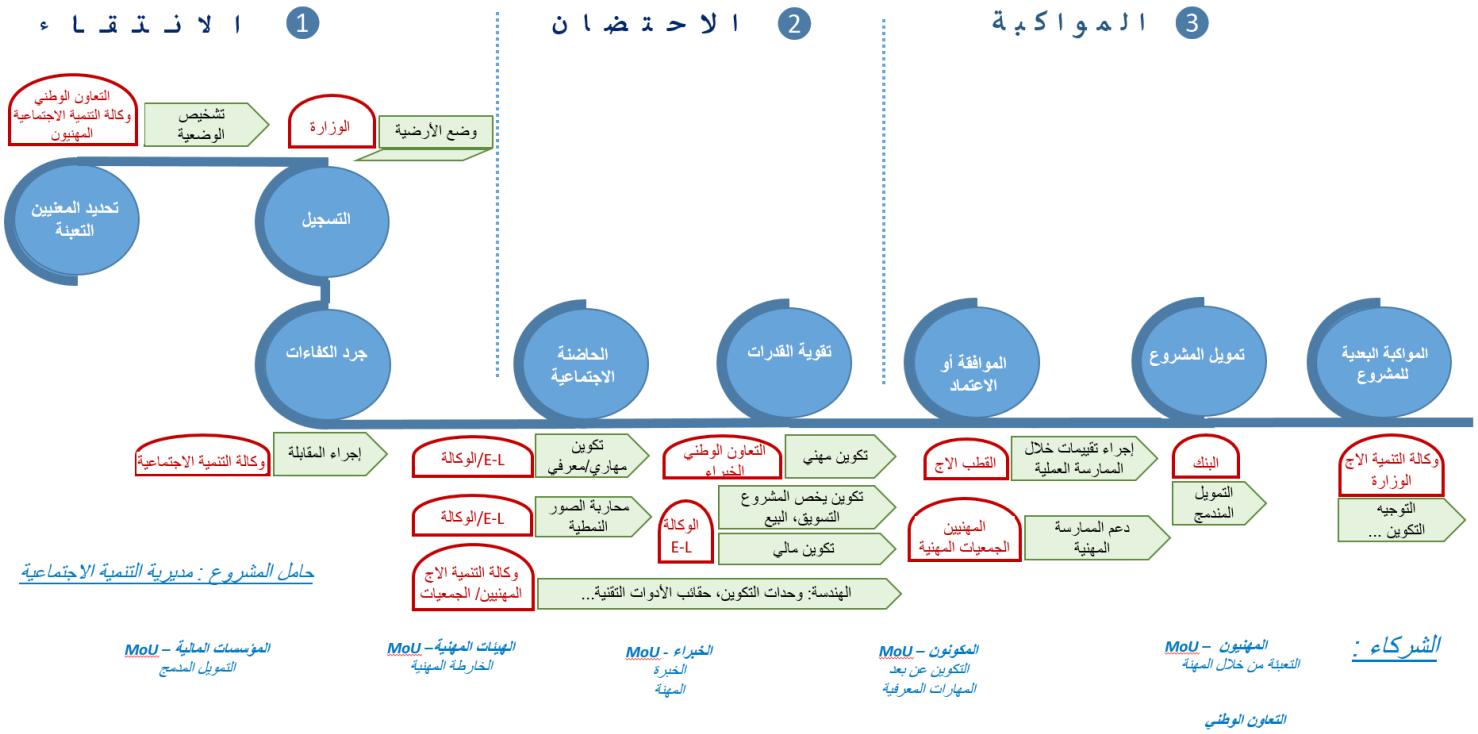

إرساء الحاضنات الاجتماعية المرجعية:

بالتنسيق مع مؤسسة التعاون الوطني، تم اختيار مراكز الرعاية الاجتماعية المؤهلة لتأمين الخدمات المخصصة للحاضنات الاجتماعية، والتي ستخضع لعملية الترميم والتهيئة والتحديث من حيث البنى التحتية والتجهيزات والمعدات والوسائل اللوجستية وبالموارد البشرية.

ستخصص هذه الحاضنات الاجتماعية المرجعية أساسًا للاستماع والتوجيه والتكوين والمواكبة كما ستتوفر على فضاءات للعمل المشترك تتيح للمستفيدين الولوج للمعلومات والتشبيك والدعم المقاولاتي.

كما ستلعب الحاضنات الاثنا عشر دور التنسيق مع كل المراكز الاجتماعية المتواجدة على الصعيد الجهوي.

وهكذا، فقد تم تحديد 12 مراكز على صعيد تسع جهات من بينها اثنين جهة مراكش – أسفي أحدهما بابن جرير. واثنان بالدار البيضاء كذلك, 9 من المركز لا زالت لم تهيأ بعد أو في طور التهيئة بينما العاشر تمت تهيئته ولم يجهز بعد.

الجهة	الانجازات
طنجة – تطوان – الحسيمة	▪ تهيئة المركز المقترح لاستضافة الحاضنة الاجتماعية ولم يتم تجهيزه بعد، ▪ دمج البرنامج ضمن برنامج التنمية الجهوية
الشرق	▪ تحديد المركز المخصص لإيواء الحاضنة الاجتماعية، ▪ تشخيص حاجياته المادية اللازمة لاحتضان الحاضنة الاجتماعية.
فاس – مكناس	▪ الشروع في تهيئة مركز الأمل المخصص لإيواء الحاضنة من قبل مؤسسة التعاون الوطني، مع توقع استكمال الأشغال في ٦ أشهر.

الجهة	الانجازات
الرباط-سلا-القنيطرة	▪ تم تحديد المركز ▪ التهيئة والتجهيز تم إنجازها من طرف التعاون الوطني ▪ تدشين الحاضنة المرجعية من قبل السيدة الوزيرة
الدار البيضاء – سطات	▪ تحديد مركزين مرشحين لإيواء مقر الحاضنة الاجتماعية الأول بأهل الغلام والثاني بسيدي البرنوصي على أن يتم الشروع في تهيئتهما بعد الموافقة النهائية للسيد الوالي.
بني ملال – خنيفرة	▪ تم تحديد مركز القدس بني ملال إيواء الحاضنة الاجتماعية المرجعية، وتبين أن المساحة المخصصة للحاضنة تتكون من منطقة للاستقبال وغرفة للتكوين تفتقران للتجهيزات الضرورية لتشغيل الحاضنة
درعة – تافيلالت	▪ تحديد المركز الاجتماعي المخصص للحاضنة الاجتماعية المرجعية، كما اقترح إنشاء مركز آخر يقع في مجمع أولاد لحاج الاجتماعي للحاضنة الاجتماعية بانتظار موافقة السيد والي.
مراكش – أسفي	▪ تحديد المركز الذي سيضم الحاضنة المرجعية، ولم يتم بعد تجهيزه للقيام بدور الحاضنة المرجعية. ▪ بالنسبة للحاضنة بإقليم الرحامنة، تم تحديد المركز والاتفاقية المتعلقة به في طور المصادقة
سوس – ماسة	▪ ادخال مجموعة من الإصلاحات على المقر المحدد لاحتضان الحاضنة وتحديد المرافق المخصصة للحاضنة. ▪ إعلان دعوة إبداء الاهتمام وتلقي 21 طلب دعم واختيار 18 ملف من طرف لجنة الانتقاء الأولي ▪ إعلان دعوة إبداء الاهتمام للمرة الثانية لتغطية ثلاثة أقاليم متبقية.
كلميم – واد نون	▪ تم تحديد المركز الذي سيضم الحاضنة المرجعية ▪ الشروع في مجموعة من الإصلاحات على المقر وهي في مراحلها النهائية.
العيون – الساقية الحمراء	▪ لكنه يحتاج إلى بعض المعدات لتقديم الخدمات للمستفيدين.
الداخلة واد الذهب	▪ تحديد مقر الحاضنة الاجتماعية المرجعية بدار المواطن القدس ▪ تحديد حاجيات المقر من تهيئة وتجهيزات لإطلاق طلب السندات

طلبات إبداء الاهتمام المؤسساتية للجمعيات والهيئات الحاضنة

وفي إطار تعزيز القدرات المؤسساتية للجمعيات والهيئات الحاضنة على المستوى الوطني في مجال الادماج والابتكار الاجتماعي، قامت الوكالة ب:

- إعداد الوثائق المتعلقة بطلب إبداء الاهتمام: نموذج دفتر التحملات الخاص بإبداء الاهتمام الموجه للجمعيات والهيئات النشيطة في مجال الاحتضان والمواكبة والتكوين؛ نموذج إعلان طلب إبداء الاهتمام والبطاقة التقنية الخاصة بالمشروع
- الإعلان عن طلب ابداء الاهتمام على مستوى تسع جهات وهي: سوس ماسة، الشرق، فاس – مكناس، الدار البيضاء – سطات، بني ملال – خنيفرة – كلميم – واد نون، درعة – تافيلالت، مراكش أسفي، الرباط سلا القنيطرة. وتتوزع وضعية انجاز هده الطلبات على النحو الاتي:

الجهة	وضعية الإنجاز
الشرق	الإعلان بتاريخ 29 مارس إلى غاية 2 ماي 2023 تم استقبال 12طلب دعم.
فاس – مكناس	الإعلان بتاريخ 29 مارس إلى غاية 2 ماي 2023 التوصل ب 21 طلب و انتقاء أولي لخمس طلبات ؛
الرباط-سلا- القنيطرة	الإعلان عن دعوة إبداء الاهتمام لفائدة الجمعيات الحاضنة يوم 24 يوليوز 2023 إلى غاية 1 شتنبر
الدار البيضاء – سطات	الإعلان بتاريخ 29 مارس إلى غاية 2 ماي 2023 قبل أن يتم التمديد إلى غاية 22 ماي 2023. التوصل ب 21 طلب وانتقاء أولي ل 18 طلب ؛

الجهة	وضعية الإنجاز
بني ملال – خنيفرة	الإعلان بتاريخ 7 أبريل إلى غاية 7 ماي 2023 التوصل ب 20 طلب: انتقاء أولي ل 6 طلب وانتقاء نهائي لطلبين إعادة إطلاق إعلان طلب إبداء الاهتمام على مستوى أقاليم: خنيفرة، أزيلال والفقيه بن صالح
درعة – تافيلالت	الإعلان بتاريخ 12 ماي وسيستمر مفتوحا إلى غاية 12 يونيو 2023. التوصل ب 7 طلبات: انتقاء أولي ل 7 طلب وانتقاء نهائي لأربع طلبات
مراكش – أسفي	الإعلان عن دعوة إبداء الاهتمام لفائدة الجمعيات الحاضنة بتاريخ 09 يونيو 2023
سوس – ماسة	الإعلان بتاريخ 23 يناير 2023 إلى غاية 23 فبراير 2023 التوصل 21 طلب : انتقاء أوليا 18 وانتقاء نهائي لثماني طلبات إعادة إطلاق إعلان طلب إبداء الاهتمام يوم 03يوليوز 2023 على مستوى ثلاثة أقاليم: تزنيت، تارودانت وطاطا.
كلميم – واد نون	الإعلان بتاريخ 29 مارس إلى غاية 2 ماي 2023 التوصل ب10طلبات :انتقاء أولي ل 10 طلبات

تكوين أطر وكالة التنمية الاجتماعية المكلفين بتنشيط الحاضنات الاجتماعية المرجعية:

موازاة مع تنفيذ مكونات البرنامج، حرصت وكالة التنمية الاجتماعية في خطوة استباقية على تكوين الموارد البشرية اللازمة لتنشيط وتفعيل خدمات الحاضنة الاجتماعية المرجعية، وفي هذا الصدد، تم تكوين أكثر من مائة إطار في مجال تنشيط الحاضنات الاجتماعية الشق المتعلق بريادة الاعمال في أفق استكمال الشطر الثاني من التكوين الذي يخص شق الإدماج المهني، ويتم هذا التكوين بشراكة مع «مؤسسة عبابو» التي تتوفر على خبرة عملية في هذا المجال.

كما ستمكن اتفاقية الشراكة المبرمة مع مؤسسة اعبابو من مواكبة الوكالة في رقمنة ثلاثة محاور تكوينية وإعداد الدلائل المرجعية التالية:

- دليل مرجعي لإرساء وتنشيط الحاضنة الاجتماعية موجه لأطر الوكالة المكلفين بالمواكبة وللجمعيات الشريكة،
- دليل تكوين لحاملي المشاريع الاقتصادية موجه لأطر الوكالة المكلفين بالتكوين
- وأيضا برمجة وصلة مصورة مؤسساتية توضح الخدمات المقدمة من طرف الحاضنة الاجتماعية.

ولمواكبة وتعزيز عمل هذه الحاضنات تم وضع منصات التكوين عن بعد ستقدم للمستفيدات من البرنامج مجموعة من الخدمات، خاصة التكوين في المهارات الناعمة **Soft skills** وهي مهارات شخصية تشمل جوانب الإدارة المالية وتطوير الأعمال والمبيعات والتسويق، بالإضافة إلى التكوين في اللغات من أجل التطوير الذاتي أو الاستعمال داخل المقاولة مما سيمكن من توسيع قاعدة المستفيدين من البرنامج،

الملاحق

الملحق رقم 1: مضامين اتفاقيات الشراكة المتعلقة بتتبع و تنفيذ «برنامج جسر للتمكين و الريادة»

الجهة	موضوع الاتفاقية	تاريخ التوقيع	مدة الاتفاقية	الشركاء	الكلفة الإجمالية للمشروع	مساهمة الولاية INDH	مساهمة العمالات والأقاليم INDH	مساهمةمجالس العمالات ومجالس الأقاليم	مساهمة مجلس الجهة	مساهمة الوزارة بالدرهم	البرمجة السنوية لمساهمة الوزارة بمليون الدرهم				
											2022	2023	2024	2025	FAPSCS
كلميم واد نون	اتفاقية شراكة لإعداد وإنجاز برنامج التأهيل والتمكين الاقتصادي للنساء الحرفيات ودعم التعاونيات النسوية بالجهة.	01 يونيو 2022	إلى حين التنفيذ الكامل للبرنامج	مجلس جهة كلميم واد نون	20	0	0	0	10	10	3	3	0	0	4
فاس مكناس	اتفاقية شراكة لإنجاز وتنفيذ برنامج للتأهيل والتمكين الاقتصادي للنساء حاملات المشاريع وللأشخاص في وضعية إعاقة بجهة فاس مكناس	30 يونيو 2022	إلى حين التنفيذ الكامل للبرنامج	ولاية جهة فاس مكناس - مجلس جهة فاس مكناس	26	10	0	0	6	10	3	3	0	0	4
سوس ماسة	اتفاقية شراكة إنجاز وتنفيذ برنامج للتأهيل والتمكين الاقتصادي للنساء حاملات المشاريع وللأشخاص في وضعية إعاقة بجهة سوس ماسة	29 يونيو 2022	إلى حين التنفيذ الكامل للبرنامج	مجلس جهة سوس ماسة	22	0	6	0	6	10	3	3	0	0	4

الدارالبيضاء سطات	اتفاقية شراكة لإعداد وتنفيذ برنامج للتأهيل والتمكين الاقتصادي للنساء حاملات المشاريع وللأشخاص في وضعية إعاقة بجهة الدارالبيضاء سطات	23 شتنبر 2022	إلى حين التنفيذ الكامل للبرنامج	ولاية جهة الدارالبيضاء سطات - مجلس جهة الدارالبيضاء سطات	16	0	0	0	0	6	10	3	3	0	0	4
الداخلة وادي الذهب	اتفاقية شراكة لتفعيل برنامج التمكين الاقتصادي للنساء بجهة الداخلة وادي الذهب	17 دجنبر 2019	15 شهرا	مجلس جهة الداخلة وادي الذهب	35	0	0	0	0	23	12	0	0	0	0	0
الداخلة وادي الذهب	اتفاقية شراكة إنجاز وتنفيذ برنامج للتأهيل والتمكين الاقتصادي للنساء حاملات المشاريع وللأشخاص في وضعية إعاقة بجهة الداخلة وادي الذهب	01 أبريل 2022	إلى حين التنفيذ الكامل للبرنامج	مجلس جهة الداخلة وادي الذهب	36	0	0	0	0	20	16	6	6	0	0	4
طنجة تطوان الحسيمة	اتفاقية شراكة من أجل إنجاز برنامج الإدماج الاجتماعي تندرج الاتفاقية في إطار تنفيذ مساهمة الوزارة في عقد البرنامج بين الدولة وجهة طنجة تطوان الحسيمة	30 نونبر 2022	إلى حين التنفيذ الكامل للبرنامج	ولاية جهة طنجة تطوان الحسيمة - مجلس جهةطنجة تطوان الحسيمة	23	0	0	0	0	12	12	6	0	2	0	4

درعة تافيلالت	اتفاقية شراكة إنجاز وتنفيذ برنامج للتأهيل والتمكين الاقتصادي للنساء حاملات المشاريع وللأشخاص في وضعية إعاقة بجهة درعة تافيلالت	9 دجنبر 2022	سنتين قابلة للتجديد تلقائيا	ولايةجهة درعة تافيلالت - مجلس جهة درعة تافيلالت - المجالس الإقليمية الرشيدية، ميدلت، ورزازات، تنغير، زاكورة	40	0	0	5	20	15	0	10	0	0	0	5
الشرق	اتفاقية شراكة لإنجاز برنامج دعم الأنشطة المدرة للدخل لفائدة النساء في وضعية صعبة والأشخاص في وضعية إعاقة بعمالة وأقاليم جهة الشرق	2022	3 سنوات قابلة للتجديد	مجلس جهة الشرق - INDH (وجدة أنكاد - الناظور - تاوريرت - بركان - الدريوش - جرادة - جرسيف - فكيك) - مجالس عمالة وأقاليم الجهة	48	0	4	12	16	16	4	4	4	4	4	0
الرباط سلا القنيطرة	ملحق اتفاقية الشراكة لسنة 2019، لإنجاز وتنفيذ برنامج للتأهيل والتمكين الاقتصادي للنساء حاملات المشاريع وللأشخاص في وضعية إعاقة بجهة الرباط سلا القنيطرة	2022	سنتين قابلة للتجديد	ولاية جهة الرباط سلا القنيطرة - مجلس جهة الرباط سلا القنيطرة - وكالة التنمية الاجتماعية	16	0	0	0	6	10	0	0	0	0	0	4

بني ملال خنيفرة	اتفاقية الشراكة لإنجاز وتنفيذ برنامج للتأهيل والتمكين الاقتصادي للنساء حاملات المشاريع وللأشخاص في وضعية إعاقة بجهة بني ملال خنيفرة	01 مارس 2023	إلى حين التنفيذ الكامل للبرنامج	ولاية جهة بني ملال خنيفرة – مجلس الجهة	20	0	5	0	5	10	0	6	0	0	0	4
مراكش آسفي	اتفاقية شراكة من أجل تفعيل برنامج للتأهيل والتمكين الاقتصادي للنساء حاملات المشاريع ودعم التعاونيات بالجهة والإدماج الاقتصادي للأشخاص في وضعية إعاقة بجهة مراكش - أسفي	07 فبراير 2023	إلى حين التنفيذ الكامل للبرنامج	ولاية جهة مراكش آسفي – مجلس الجهة	30	10	0	0	10	10	0	6	0	0	0	4
المجموع					**332**	**20**	**15**	**17**	**140**	**141**	**22**	**50**	**6**	**4**	**41**	

الملحق رقم 2: اتفاقيات الشراكة الموقعة مع الجهات

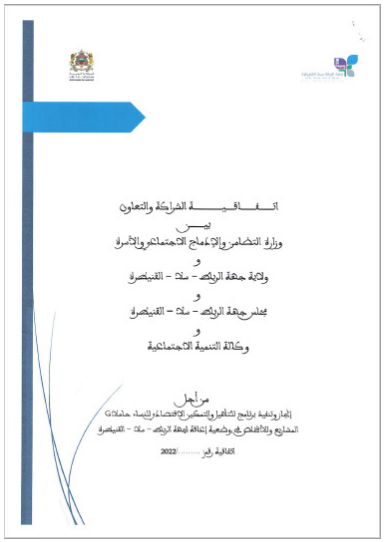

اتفاقية الشراكة

من أجل تأهيل وتمكين النساء الحرفيات ودعم التعاونيات النسائية بالجهة والإدماج الاقتصادي للأشخاص في وضعية إعاقة والنساء في وضعية صعبة

اتفاقية رقم: ...../2022

المملكة المغربية

اتفاقية شراكة

بين

وزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة

و

ولاية جهة طنجة تطوان الحسيمة

و

مجلس جهة طنجة تطوان الحسيمة

من أجل إنجاز برنامج الإدماج الاجتماعي

مارس 2022

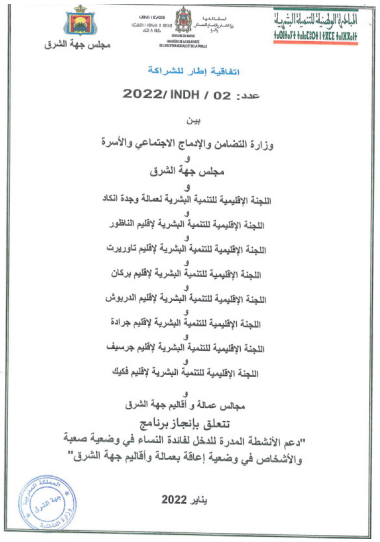

مجلس جهة الشرق

اتفاقية إطار للشراكة

عدد: 2022/ INDH / 02

بين

وزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة

و

مجلس جهة الشرق

و

اللجنة الإقليمية للتنمية البشرية لعمالة وجدة انكاد

و

اللجنة الإقليمية للتنمية البشرية لإقليم الناظور

و

اللجنة الإقليمية للتنمية البشرية لإقليم تاوريرت

و

اللجنة الإقليمية للتنمية البشرية لإقليم بركان

و

اللجنة الإقليمية للتنمية البشرية لإقليم الدريوش

و

اللجنة الإقليمية للتنمية البشرية لإقليم جرادة

و

اللجنة الإقليمية للتنمية البشرية لإقليم جرسيف

و

اللجنة الإقليمية للتنمية البشرية لإقليم فكيك

و

مجلس عمالة و أقاليم جهة الشرق

تتعلق بإنجاز برنامج

"دعم الأنشطة المدرة للدخل لفائدة النساء في وضعية صعبة والأشخاص في وضعية إعاقة بعمالة وأقاليم جهة الشرق"

يناير 2022

اتفاقية الشراكة والتعاون

بين

وزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة

و

ولاية جهة الريف – ملا – الفنيدق

و

مجلس جهة الريف – ملا – الفنيدق

و

وكالة التنمية الاجتماعية

مراجل

إقامة وتنفيذ برنامج للتأهيل والتمكين الاقتصادي للنساء حاملات المشاريع والأشخاص في وضعية إعاقة بجهة الريف – ملا – الفنيدق

اتفاقية رقم: ...../2022

اتفاقية إطار للشراكة

بين

وزارة التضامن والادماج الاجتماعي والأسرة

و

ولاية جهة فاس-مكناس

و

مجلس جهة فاس-مكناس

من أجل :

إنجاز وتنفيذ برنامج للتأهيل والتمكين الاقتصادي للنساء حاملات المشاريع وللأشخاص في وضعية إعاقة بجهة فاس-مكناس

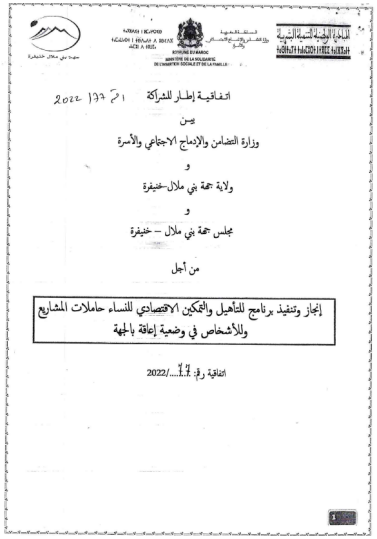

اتفاقية إطار للشراكة

بين

وزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة

و

ولاية جهة بني ملال-خنيفرة

و

مجلس جهة بني ملال – خنيفرة

من أجل

إنجاز وتنفيذ برنامج للتأهيل والتمكين الاقتصادي للنساء حاملات المشاريع والأشخاص في وضعية إعاقة بالجهة

اتفاقية رقم: ...../2022

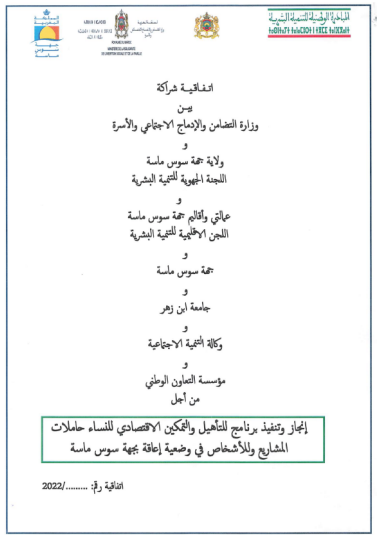

اتفاقية شراكة

بين

وزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة

و

ولاية جهة سوس ماسة

اللجنة الجهوية للتنمية البشرية

و

عمالات وأقاليم جهة سوس ماسة

اللجن الاقليمية للتنمية البشرية

و

جهة سوس ماسة

و

جامعة ابن زهر

و

وكالة التنمية الاجتماعية

و

مؤسسة التعاون الوطني

من أجل

إنجاز وتنفيذ برنامج للتأهيل والتمكين الاقتصادي للنساء حاملات المشاريع وللأشخاص في وضعية إعاقة بجهة سوس ماسة

اتفاقية رقم: ...../2022

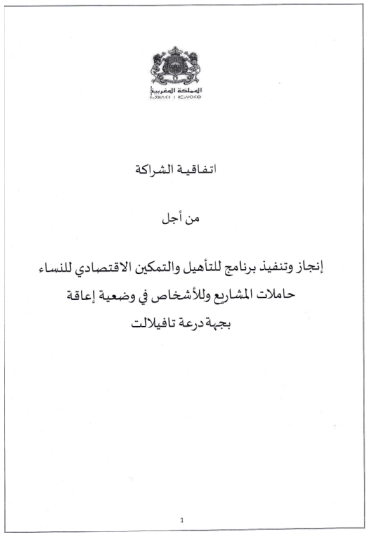

اتفاقية الشراكة

من أجل

إنجاز وتنفيذ برنامج للتأهيل والتمكين الاقتصادي للنساء
حاملات المشاريع وللأشخاص في وضعية إعاقة
بجهة درعة تافيلالت

المملكة المغربية

اتفاقية إطار للشراكة

بين

وزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة

و

ولاية جهة الدار البيضاء سطات

و

مجلس جهة الدار البيضاء سطات

من أجل إعداد وتنفيذ برنامج للتأهيل والتمكين الاقتصادي للنساء
حاملات المشاريع وللأشخاص في وضعية إعاقة
بجهة الدار البيضاء سطات

اتفاقية رقم ...../2022

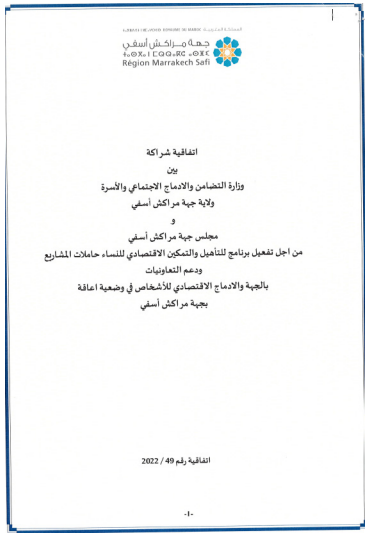

جهة مراكش آسفي
Région Marrakech Safi

اتفاقية شراكة

بين

وزارة التضامن والادماج الاجتماعي والأسرة

ولاية جهة مراكش أسفي

و

مجلس جهة مراكش أسفي

من اجل تفعيل برنامج للتأهيل والتمكين الاقتصادي للنساء حاملات المشاريع
ودعم التعاونيات
بالجهة والادماج الاقتصادي للأشخاص في وضعية اعاقة
بجهة مراكش أسفي

اتفاقية رقم 49 / 2022

اتفاقية الشراكة

بين

وزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة

و

مجلس جهة الداخلة وادي الذهب

من أجل

"التمكين الاقتصادي للنساء والاشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة

اتفاقية رقم: ...../دورة مارس2022